مُقَدِّمَة

قبل قرنين من الزمان، أستخدمت وظيفة احتكار القوة العسكرية، والاستخدام المشروع للعنف كمعيار لتحديد ماهية الدولة[١]؛ وأيدت قواعد القانون الدولي هذا الاتجاه عندما نظمت الدولة وفقًا لمعيار السيادة، الذي يشمل اعتبارها الفاعل الوحيد المقبول فيما يخص استخدام هذه القوة، وتقرير مسئوليتها عن الاستخدام غير المشروع لها[٢]. وعلى الصعيد الوطني ترسخ لدى الدول عقيدة بأن قواتها المسلحة رمز لأمنها الوطني، وأن إدارة هذه القوات عملية وطنية خالصة تتعلق بسيادة هذه الدول[٣].

---

(١) **استخدم عالم الاجتماع الألماني** "*Max Weber*"، وظيفة احتكار استخدام القوة والعنف المشروع كمعيار لتحديد الدولة القومية الحديثة. **راجع:**

M. WEBER, *the Theory of Social and Economic Organization, ed. Talcott Parsons, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons, New York, Oxford University Press, 1947.*

(2) **T. GILL, D. FLECK,** *the Handbook of International Humanitarian Law, of Military Operations, Oxford University Press 2010, PP. 12: 14*; **S. CHESTERMAN, C. LEHNARDT**, *From Mercenaries to Market: The Rise and Regulation of Private Military Companies, Oxford University Press, 2007, P. 1.*

(3) **J. A. BAUM, A. M. McGAHAN**, *The Reorganization of Legitimate Violence: The Contested Terrain of the Private Military and Security Industry during the Post-Cold War Era, Rotman School of Management, University of Toronto, 2013, P. 17.*

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، تراجع احتكار الدول للقوة العسكرية، أو أصبح غير مطلق[١]، حيث تنازلت بعض الحكومات طواعية عن هذا الحق، وذلك من خلال الاتجاه نحو التعاقد مع شركات عسكرية وأمنية خاصة، لأداء المهام التي كانت سلفًا حكرًا على الجيوش الوطنية، وبما يعني دخول استخدام هذه القوة العسكرية تحت مظلة التسويق التجاري، باعتبارها سلعة تباع وتشترى[٢]، وهو ما أطلق عليه مصطلح "خصخصة الجيوش"[٣].

---

(1) **L. ROORDA**, *Supervision without Vision: Risk Governance and PMSCs, Utrecht Law Review, Volume 8, Issue 1 (January) 2012, P. 213.*

(2) **J. N. MAOGOTO, B. SHEEHY**, *Contemporary Private Military Firms under International Law: an Unregulated "Gold Rush", University of Newcastle, School of Law , 2004, P. 1.*

(٣) **يشير مصطلح "الخصخصة" بوجه عام إلى:** تحول الاعتماد على توفير السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك وفقًا لبُعدين: أولهما تمويلي يتعلق بمن سيتحمل تكلفة السلع والخدمات، ويتعلق البعد الثاني بالأداء، وما إذا كانت السلعة ستُنتج أو الخدمة ستُقدم من خلال مؤسسة حكومية أو غير حكومية، **ولا تتعلق ظاهرة "خصخصة الجيوش" ببُعد التمويل،** لأن الدولة هي التي تمول هذا التحول، ولكنه يتعلق بالأداء، حيث تقدم شركة عسكرية خاصة بعض الخدمات التي كان أداؤها حكرًا على الجيش. وحري بالذكر أن هذا النوع من الخصخصة بدأ يأخذ شكلاً رسميًا خلال حرب فيتنام، عندما استعان الجيش الأمريكي بالشركات العسكرية الخاصة في أعمال غير قتالية، كالطهي، والنظافة. وبمرور الزمن كانت أبرز الحروب التي استخدمت فيها هذه الشركات، حربي العراق وأفغانستان. **راجع:**

M. P. MARIANA, *Regulatory Choices in the Privatization of Infrastructure, Conference 'Private Security, Public Order: Governance & Limits, Institute for International Law and Justice, New York University School of Law, 2010, P. 100.*

وعلى الرغم من كون الاستعانة بجهات خاصة في النزاعات المسلحة ليست ظاهرة جديدة، حيث ظهرت على مر التاريخ فئة المرتزقة" "*Mercenary*"[(١)]؛ التي احترفت المشاركة في حروب هي ليست طرفًا فيها نظير مغنم ما، إلا أن القانون الدولي قد جرَّم نشاطها، من خلال عدة اتفاقات دولية وإقليمية، وكان هذا التنظيم القانوني عاملاً مهمًا في انحسار هذه المهنة بمرور الزمن. ومع بداية فترة التسعينيات، ظهرت بعض الشركات الخاصة المنظمة قانونًا بموجب بعض التشريعات الوطنية، والتي تقوم بتقديم خدمات عسكرية وأمنية شاملة دون التقيد بحيز جغرافي معين، ووفقًا لقدرات وإمكانات تناظر قدرات وإمكانات الجيوش النظامية. وقد تواتر تعاقد العديد من الدول معها بشكل رسمي، لتأدية الكثير من المهام ذات الصلة بالنزاعات المسلحة الدولية والداخلية[(٢)]، كحراسة المنشآت والأشخاص، وتشغيل نظم الاتصالات، وصيانة المعدات

---

(١) **مهنة المرتزقة قديمة قدم الحرب نفسها**، وتسبق ظهور الجيوش الوطنية، التي لم تنشأ إلا بعد معاهدة "وستفاليا" عام ١٦٤٨، **وكلمة "المرتزقة"** مأخوذة عن المصطلح اللاتيني "*mercen*"، وتعني الشخص الذليل، أو الذي يعمل مقابل المال، واشتق منه بالانجليزية "*mercenary*" وتعني: العميل المأجور، أو المنتفع. **وفي اللغة العربية** يمكن رد هذا المصطلح إلى كلمة (رزق)، فيقال: "رَزَقَهُ رِزْقاً " أي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، مَنَحَهُ وَأَكْسَبَهُ إِيَّاهُ، أي للشخص الذي يطلب العمل مقابل الرزق، وفي الاصطلاح تعني المرتزقة: الشخص أو الأشخاص الذين يخدمون في جيش أجنبي نظير مقابل مادي. **راجع معاجم: الوسيط، الرائد، الغني. جميعها متاح على الموقع الإلكتروني:**

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name. 12/6/2014.

(٢) **يستخدم الباحثون مسميات متعددة لهذه الشركات منها:** الجيوش الخاصة (*Private Armies*)، والشركات العسكرية أو الأمنية الخاصة (*PMSC*) (*Private Military or Security Companies*)، والشركة العسكرية الخاصة (*Private Military Firm*) (*PMF*)، ومقاولي خدمة الأمن الخاص (*Private Security Provider*) (*PSP*)، ومقاولي الخدمات الدفاعية الخاصة (*private defense services providers*)، وأسلحة للإيجار (*guns for hire*). **ولا يوجد إحصاء لعدد هذه الشركات**، أو تحديد لأنشطتها، أو لعدد الدول التي تعمل بها، ولكن أبرز هذه الشركات من حيث كثرة عدد العقود التي نفذتها: شركة "*Kellogg Brown and Root Services*"، شركة"*Executive Outcomes*"، وشركة "*Sandline international*"، شركة "*Vinnell*"، شركة "*Halliburton*"، وشركة "*Blackwater*"، شركة "*Dyncorp*". **راجع:** =